

16 جانفي 2025

مستوى السنة أولى ليسانس (مج أ)

الاجابة النموذجية لامتحان مادة: منهجية العلوم القانونية - فلسفة القانون -

السؤال الأول /10ن:

أجب على مايلي بصحيح أو خطأ مع التعليل؟

1. تهتم فلسفة القانون بالبحث النظري العام في مسائل القانون؟ (2ن)

خطأ/ لان فلسفة القانون تبحث في الموضوعات الأشد عمومية (الاصول) في مجال القانون بحثا عميقا مجردا، فطبيعة التفكير الفلسفي في مسائل القانون تختلف عن البحث النظري العام، لأن الاخيرة - البحث في المسائل القانونية بحثا عاما - تختص به النظرية العامة للقانون و يكون فيه البحث ماديا و واقعا للجزئيات على ضوء الاصول.

2. يتفق الفقيهان هيغل و أوستن في انكارهما لقواعد القانون الدولي و اعتبار التشريع مصدرا أساسيا للقانون؟ (2ن)

خطأ - يتفقان في اعتبار التشريع مصدرا اساسيا للقانون نعم، لكنهما يختلفان في تفسير علاقات الدولة خارجيا، فواستن ينفي وجود القانون الدولي اطلاقا و لا يعتبره قانونا؛ لان قواعده لا تصدر عن هيئة سياسية حاكمة، و أما هيغل فيرى في الحرب هي اساس العلاقات الدولية، و الدولة المنتصرة هي التي تفرض سيادتها على باقي الدول، و هكذا تنتقل السيادة و تُفرض على باقي الدول الاخرى.

3. أنزلَ الرومان و اليونان تفسير أصل القانون من التفسير الميتافيزيقي الى التفسير القانوني؟ (2ن)

خطأ - الرومان فقط من انزل تفسير اصل القانون من التفسير اليوناني الميتافيزيقي الى التفسير القانوني الواقعي، حيث قننوا/ وضعوا القانون الروماني (القانون المدني) و قانون الشعوب الذي يطبق على غير الرومان.

4. مذهب القانون الصافي عند أفلاطون من المذاهب الموضوعية، و الذي يُرجع أصل القانون الى العرف فقط؟ (2ن)

خطأ - مذهب القانون الصافي او النظرية البحتة عند "كلسن" و ليس افلاطون، و هو من **المذاهب الشكلية**، و ينكر كلسن **العرف** كمصدر للقانون، لان العرف يعبر عن مختلف الظروف و المبادئ الاجتماعية و الثقافية و القيم الاخلاقية التي لا تمت للقانون باي صلة، فالقانون عنده هو فقط المستنبط من التسلسل الهرمي للقواعد القانونية وصولا الى الدستور في أعلى الهرم.

5. يتعلق تفسير القانون بالحالة التي يشوبها عيب مادي في صياغة المادة القانونية؟ (2ن)

خطأ - تفسير القانون يكون نتيجة الغموض الذي يصعب القاعدة القانونية لعدة أسباب/حالات: إما الخطأ المادي (الشكلي)، او النقص و السكوت، او التناقض، او بسبب تعدد التأويلات بين الجهات المفسرة للقاعدة القانونية.

السؤال الثاني/6ن

بين كيف تأثر المشرع الجزائري بالمذاهب الفلسفية لأصل القانون؟

بناء على نص المادة (1) من القانون المدني الجزائري التي جاء نصها: "1- تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها. 2- فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه، حكم القاضي بمقتضى العرف، فإذا لم يوجد، فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا لم توجد، فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة". (1.5ن)

✓ نلاحظ تأثر المشرع **بالمذهب الشكلي** من خلال العبارة: " تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها..."، حيث اعتبر التشريع مصدرا اساسيا للقانون. (1.5ن)

✓ **كما تأثر بالمذهب الاجتماعي** من خلال العبارتين: " - فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه، حكم القاضي بمقتضى العرف، فإذا لم يوجد، فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية -"، حيث اعتدّ المشرع الجزائري بالمصادر الاخرى للقانون اذا كان التشريع لا يتضمن نصا يُمكن من حل المسألة القانونية و هي العرف، و ايضا احكام الشريعة الاسلامية. (1.5ن)

✓ **أيضا تأثر بالمذهب الطبيعي**: في عبارة " - فإذا لم توجد، فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي و قواعد العدالة". (1.5ن)

• **ملاحظة:** الأسلوب المميز في الاجابة.....2ن